

ضريبة الهاتف النقال اعتبارات التنفيذ

مقدمة :

ان فرض ضريبة على خدمة الهاتف النقال سيساعد على ايجاد ايرادات اضافية للحكومة . و ستساعد هذه الضريبة في تنويع القاعدة الضريبية لغرض الاعتماد بصورة أقل على واردات النفط و هي خطوة باتجاه تطوير التشريع الضريبي .

لقد ادخلت معظم البلدان الضريبة على خدمة الهاتف النقال ضمن تشريع ضريبة القيمة المضافة و ضريبة الخدمة العامة بأعتبارها خدمة اتصالات . غير ان بعض الولايات و المدن في الولايات المتحدة الامريكية شرّعت قانونا منفصلا لفرض ضريبة على خدمة الهاتف النقال. ان الخصوصية في الحالة الأخيرة هو أن خدمة الهاتف النقال تكون خاضعة للضريبة مرة واحدة.

يجب ان تكون ضريبة الهاتف النقال ضريبة بمرحلة واحدة على استهلاك عام لخدمة خاصة . و يمكن ان تكون مصدر ايراد متوازن و مرن للحكومة . يتم جبايتها وفق الأسس الحالية كما يجب ان تكون سهلة الادارة نسبيا بسبب محدودية عدد مجهزي الخدمة . ان ضريبة الهاتف النقال هي ضريبة محايدة؛ و لا تتضمن قابلية التحريف لان المستهلكين قادرين على استنتاجها. سيتم فرض هذه الضريبة بنسبة مئوية على الكلفة الأجمالية الشهرية لقائمة الهاتف النقال، أو مبلغ ثابت كل شهر عن كل رقم هاتف ممنوح الى مستخدم معين، بيد أن هذه الطريقة تخالف مبدأ المساواة ولا يوصي بها. في كل الحالات يكون المستهلك هو الدافع النهائي لضريبة الهاتف النقال لذلك فأن الدافع لتهرب المكلف يكون أقل.

ستكون نسبة ضريبة الهاتف النقال نسبة مئوية محددة على كل تكاليف خدمات الهاتف النقال و المطبقة على فواتير زبائن الخدمة اللاسلكية الصادرة عن مجهز الخدمة و المدفوعة من قبل الشخص المستلم للخدمة. يتم جباية ضريبة الهاتف النقال من قبل مجهز الخدمة و تدرج في قوائم المكلفين. يقوم المجهز بأرسال هذه الضريبة الى السلطة الضريبية. يجب اناطة مهمة تنفيذ و ادارة ضريبة الهاتف النقال الى هيئة الضرائب التي لها سلطة على شئون التحاسب الضريبي .

يتطلب تنفيذ ضريبة الهاتف النقال توضيح تطبيق هذه الضريبة. يجب تعريف مصطلح "خدمة الهاتف النقال" و التمييز بين خدمات الاتصالات و هذه الخدمات التي تستلم من خلال و سائل الاتصالات. اضافة الى ذلك يجب التعريف بهيكلية ضريبة الهاتف النقال , على سبيل المثال, المكلف و قواعد مكان التجهيز و القاعدة الضريبية و النسبة الضريبية و الجباية و السداد و السيطرة .

التعريف

سيكون تعريف "خدمة الهاتف النقال " و اسع النطاق و يشمل مدى واسعا من الخدمات . يجب أن يشمل هذا التعريف خدمة الراديو النقال التجاري و خدمات الهاتف المحلية والطويلة المدى و البريد

والارسال التلفزيوني و الارسال الصوتي وخدمات الاتصالات الشخصية اللاسلكية والخدمات المغلقة المحلية اللاسلكية و خدمات الارسال النقال الخاص المسندة و الخدمات اللاسلكية الثابتة و الرسائل النصية و الخدمات الخلوية . يجب أن يشمل التعريف ايضا الولوج الى منشأة الاتصالات مثل (الخط المخصص) . يجب تعريف المصطلح (منشأة الاتصالات) ليعني أية منشأة أو معدات أو أي شيء آخر يستعمل أو يمكن استعماله لغرض الاتصالات بعيدة المدى.

لذلك فإن خدمة الأتصال اللاسلكي يجب ان تعرف بشكل واسع لتعني أي إرسال أو بعث أو أستلام لعلامات او أشارات أو كتابة أو صور أو اصوات أو مخابرات من أي نوع بو اسطة نظام سلكي أو لاسلكي أو مرئية أو اي نظام كهرومغناطيسي أو ليزري اخر. و يجب اعتبار الخدمات التي تشمل خدمات اجهزة النداء الالية (بيجر و بيبير) وتجار جهاز الارسال الصوري وخدمات الهاتف طويل المدى و اجور شبكة الخليوي و استعمال البث المباشر و أجور الخط الأرضي الجوال وبعث الرسائل، خدمات خاضعة لأغراض ضريبة الهاتف النقال .

الأقليمية

ان المبدأ الاساس هو ان البلد الذي يحدث فيه الأنجاز الاقتصادي أو يقع فيه مكان عمل المجهز، هو الذي يكون له الحق في فرض الضريبة . على اية حال، و من خلال استعمال التقنية الحديثة مثل الأقمار الصناعية فقد اصبح من الممكن الآن للمجهزين توفير خدمات الهاتف النقال بدون أتخاذ أي مكان مادي للعمل في أو حتى بالقرب من بلد الأستهلاك. أن تحديد موقع التجهيز هو أمر مهم، خصوصا بالنسبة للخدمات الدولية . في حالة عدم وجود أي اتفاقية دولية تعين الأختصاص، ستنص ضريبة الهاتف النقال على قواعد التجهيز.

يمكن القول بأن الخدمة تعتبر واقعة في العراق في حالة خدمة الهاتف النقال إذا كانت المنشأة أو وسيلة إرسال أو نقل أو أستلام الخدمة التي يصدر بشأنها وصل التجهيز واقعة عادة في العراق . ان القواعد التي تحدد فيما إذا كانت خدمة الهاتف مجهزة داخل أو خارج العراق يمكن أن تعتمد على ما يلي . لذا فإن خدمات الهاتف النقال تعتبر مجهزة في العراق عندما :

- تكون منشآت تقديم خدمة الهاتف النقال واقعة في العراق عادة .
- يكون ارسال و استلام الاتصالات الهاتفية في العراق .
- يكون موقع اصدار و تسديد القوائم (الفواتير) في العراق .

مع تطورات مثل استعمال بطاقات الهاتف و تسهيلات الاعتماد فإن استعمال الهاتف قد يحصل في بلدان غير البلد الذي ينتمي اليه المستهلك أو البلد الذي تدفع فيه القائمة. عليه نوصي باخضاع ترتيبات المكاملة المدفوعة سلفا للضريبة في مرحلة البيع بدلا عن مرحلة الاستعمال الفعلي للخدمة.

الشخص الخاضع للضريبة

من التعريف, يفرض التشريع الضريبي دفع مبلغ الضريبة على مكلفين. لن تكون ضريبة الهاتف النقال استثناء. و لذلك يجب أن تحدد الضريبة الجديدة ماهية الشخص الخاضع للضريبة عن خدمة الهاتف النقال. بهذا الخصوص، هناك مكلفين محتملين، الشخص الذي يوفر الخدمة أو الشخص الذي يستلم الخدمة الخاضعة للضريبة.

تخضع بعض التشريعات مجهزي خدمة الهاتف النقال الى الضريبة. اذ تتخذ الضريبة صيغة ضريبة ايرادات أجمالية أو ضريبة عائدات. تحدد و تقدر الضريبة على أساس الأيراد الأجمالي أو على أساس العائدات. في هذه الحالة لا تقم الضريبة كضريبة مبيعات و هذا الخيار غير موصى به. الطريقة الاخرى لاحتمال ضريبة خدمة الهاتف النقال هي من خلال فرض ضريبة على مستهلك الخدمة، لكن مستحصلة من خلال مزود الخدمة. يقوم مجهز خدمة الهاتف النقال بفرض نسبة معينة، محددة من خلال ضريبة الهاتف النقال، على المبلغ الكلي الواجب الدفع وفق قائمة مستهلك الخدمة و جبايته و سداه الى هيئة الضرائب.

يعني المصطلح " شخص " أي شخص طبيعي أو كيانات معنوية. يجب أن يعتبر قانون ضريبة الهاتف النقال الشراكات و الجمعيات اشخاصا خاضعين للضريبة بصورة منفصلة عن الأفراد المشاركين فيها و بغض النظر عن الشخصية القانونية للشراكات أو الجمعيات. كما يجب معاملة فروع الشخص المعنوي كأشخاص منفصلين خاضعين للضريبة لأغراض ضريبة الهاتف النقال.

التجهيز الخاضع للضريبة

ان التجهيز الخاضع للضريبة هو خدمات الهاتف النقال التي تفرض عليها ضريبة الهاتف النقال. يتم فرض الضريبة على الكلفة الأجمالية عند توفير خدمة الهاتف النقال. يجب على الشخص الذي يوفر الخدمات فرض و جباية الضريبة و ان يكون مسؤولا عنها امام هيئة الضرائب بغض النظر عن لحظة الدفع (خدمة معجلة الدفع او مؤجلة الدفع).

" الكلفة الاجمالية " تعني المبلغ المدفوع عن استعمال الخدمة في العراق و عن كل الخدمات و المعدات المقدمة بعد ذلك من قبل مجهز الخدمة بهذا الخصوص و المقيم بالمال سواء تم دفعه نقدا او بطرق اخرى, بما فيه النقد او الاعتمادات المالية او الخدمات و الاملاك بأي نوع أو طبيعة، و سيكون محددًا بدون اي تنزيل من اي نوع.

يجب ان تشمل تكاليف المعدات تلك المعدات المستأجرة من قبل الزبون من أي مجهز خدمة , متى كانت هذه التكاليف غير مدمجة و محددة بصورة منفصلة عن التكاليف الاخرى .

بصورة عامة, يحدد الالتزام الضريبي في وقت توفير الخدمة. غير ان بطاقات الهاتف المدفوعة سلفا تضم عادة شفرة تعريف تخول حامل البطاقة الاستفادة من الخدمة الموفرة من قبل المصدر. يمكن ان تباع هذه البطاقات من خلال اي من مراكز البيع بالتجزئة أو تمنح كمحفزات لمشتريات

اخرى أو لأسباب اخرى و تباع بعض البطاقات كمقتنيات. ان ترتيبات الاتصال المسبق الدفع تكون ممكنة ايضا حيثما يستلم الزبون رقم الدخول و شفرة التحويل فقط؛ و لا يتم توفير اي بطاقة على انها معاملة. وفي هذه الحالة, يجب جباية الضريبة في لحظة بيع البطاقة المسبقة الدفع او شفرة الدخول. أن فرض ضريبة الهاتف النقال في لحظة بيع بطاقة الاتصال المسبق الدفع يسهل ادارة ضريبة الهاتف النقال لكل من الحكومة و مزودي خدمة الهاتف النقال.

النسبة الضريبية

يجب ان لا تتجاوز النسبة ما هو مفروض في البلدان المجاورة. و يجب عدم عدم الاضرار بالشركات التي تفرض ضريبة الهاتف النقال على عملائها عندما يتوجب عليها التنافس مع المجهزين في البلدان المجاورة.

في الاردن, يتضمن قانون ضريبة القيمة المضافة فرض ضريبة مبيعات على خدمات الهاتف النقال بنسبة ضريبية خاصة هي 4% و نسبة عامة هي 16% من القيمة. القيمة تعني السعر الحقيقي المدفوع أو القابل للدفع من قبل المشتري الى المجهز مقابل الخدمة المجهزة.

في لبنان, يفرض قانون ضريبة القيمة المضافة 10% على خدمات الاتصالات الهاتفية بما فيها خدمة الهاتف النقال.

في باكستان, تم فرض 15% ضريبة مبيعات عامة على خدمة الهاتف النقال بما فيها بطاقات الهاتف.

في تركيا, النسبة القياسية لضريبة القيمة المضافة يكون 18%, غير أن خدمات الاتصالات الممنوحة من قبل مشغلي الهاتف النقال للخدمة العامة تخضع الى ضريبة اتصال خاصة 25%.

بصورة اوضح, ان النسبة الضريبية التي سيتم فرضها في العراق ستعتمد على الايراد الذي ترغب الحكومة ان تجنيه من الضريبة. و في هذه المرحلة فأنا نوصي بجمع معلومات عن اجمالي العائدات من مجهزي خدمة الهاتف النقال القلة العاملين حاليا في العراق و اجراء بعض التحليلات لأيجاد نسبة ضريبية.

استحقاق الضريبة

أن وقت التجهيز مهم لتحديد زمن وجوب استحصال الضريبة فيما يتعلق بالتجهيز . عند استحقاق الضريبة عن الخدمة الخاضعة للضريبة، يجب دفع مبلغ الضريبة و تقديم تقرير ضريبي بصورة دورية. هذا سؤال عن واقعة يجب تفسيرها في ضوء الاتصالات و الاتفاق الذي تزود الخدمة بموجبها .

القواعد التي تحدد زمن حدوث التجهيز هي عموماً عندما يحدث أول الوقائع التالية :

- اصدار قائمة الخدمة.
- كون الخدمة مسددة كلاً أو جزءاً.

و لكن لضمان عدم تاجيل تاريخ الأصدار أو الدفع بما لا يتناسب مع تاجيل الخضوع الضريبي، فأنا نوصي بأن يتحقق الخضوع الضريبي في كل الاحوال قبل اليوم العاشر من تاريخ الدفع او تاريخ انجاز الخدمة، ايهما اسبق .

من المهم تحديد وقت التجهيز بالأشارة الى الوقت الذي تم فيه تقديم الخدمة. و على اية حال، فيما يتعلق بخدمة الهاتف النقال كخدمة طويلة الامد و مستمرة، فأنها تحتاج الى قواعد مختلفة. يمكن اعتبار التجهيز بانتهى أو يمكن النظر اليه على انه مقدم كل لحظة، و هذا غير عملي . ألا ان الدفع يتم اجراؤه من وقت لآخر، لذلك يجب معاملة كل مبلغ على انه تجهيز منفصل . أما فيما يخص الخدمة المسبقة الدفع ، فيجب اعتبار الضريبة مستحقة عند بيع بطاقة الهاتف .

عند هذه النهاية و لغرض اظهار الوقائع و التوقيت لهذا النشاط الاقتصادي بدقة اكبر، فإن الطريقة الاساسية لأحتساب ضريبة الهاتف النقال يجب أن تكون طريقة الدفع الأجل . لذلك فإن الخضوع للضريبة سينشأ بصورة اعتيادية في تاريخ اصدار القائمة بموجب طريقة الدفع الأجل.

اعفاءات

تكون مكاتب الممثلات الدبلوماسية و القنصلية الاجنبية و المنظمات الدولية معفاة من ضريبة الهاتف النقال طبقاً لمؤتمر فيينا .
أما بالنسبة للمتعاقدين المعفيين من الضريبة بموجب امر سلطة الائتلاف المرقم 49 ، فيمكن استعمال شهادة للمطالبة بالأعفاء. على اية حال، بالنسبة للخدمة مسبقة الدفع (بطاقة الهاتف) فإن على المتعاقد دفع الضريبة المتضمنة في سعر بطاقة الهاتف و المطالبة باستعادة الضريبة من هيئة الضرائب.

التسجيل

لغرض ادارة ضريبة الهاتف النقال فان على الادارة الضريبية ان تنشئ سجلا رسميا. هنا، لا بد ان يكون من المتطلبات و جوب تسجيل كل شخص خاضع للضريبة او يجب ان يكون خاضعا للضريبة، لأغراض ضريبة الهاتف النقال . يجب ان يكون هذا السجل قادرا على ايجاد رقم مكلف تعريفى متفرد لكل شخص خاضع للضريبة . و يمكن لهيئة الضرائب اعتماد و تهيئة سجل موجود، كسجل الأعمال، مثلا، لاتخاذ كسجل لضريبة الهاتف النقال. و عند اصدار رقم التسجيل يجب على القانون الزام الشخص الخاضع للضريبة باستعمال هذا الرقم في كل الاتصالات الرسمية مع هيئة الضرائب. اذا كان الشخص الخاضع للضريبة مسجلا مسبقا لدى هيئة الضرائب و تم منحه رقما تعريفيا عندها فقط يجب ان يقوموا بالتسجيل لضريبة الهاتف النقال و لن يتم اصدار رقم جديد.

ان الشخص المطلوب منه التسجيل لغرض ضريبة الهاتف النقال هو الشخص الخاضع للضريبة و المكلف بواجب فرض و جباية الضريبة . و سيكون ملائما فرض عقوبات على الأشخاص الذين كان يجب عليهم التسجيل ولكنهم لم يفعلوا، وأيضا لغرض ضمان وجود السلطات الكاملة لجباية الضريبة من كل الاشخاص فيما يتعلق بضريبة الهاتف النقال .

جباية الضريبة

عند توفير خدمة الهاتف النقال فان على الشخص الذي يقوم بذلك جباية الضريبة و ان يكون مسئولا عنها و سدادها الى هيئة الضرائب في التواريخ المنصوص عليها في القانون المقترح. و اذا لم يتم تجهز الخدمة بجباية الضريبة، يجب ان تبقى هيئة الضرائب مخولة بجباية الضريبة من الشخص الخاضع للضريبة على افتراض أن الضريبة قد تم فرضها .

يضيف كل جهاز خدمة خاضع الى ضريبة الهاتف النقال سعرا أو تكلفة عن تلك الخدمات و يجيبها من كل مستهلك بضمنها مبلغا مساويا للنسبة المئوية المنصوص عليها من السعر الاجمالي أو التكلفة الاجمالية لذلك الغرض. و يجب ان يكون من منافع للقانون عدم قيام اي جهاز خدمة او امتناعه عن جباية المبلغ المطلوب بموجب قانون ضريبة الهاتف النقال من الزبون.

سيتم جباية ضريبة الهاتف النقال المفروضة من الزبون و لن يتم استثناء اي جهاز خدمة من الضريبة المفروضة. أن عدم المقدرة أو عدم الامكانية أو الرفض أو الامتناع عن جباية مبالغ الضريبة من الزبون سوف لن يعفي مث ذلك الجهاز من التزام السداد. سيؤشر مبلغ ضريبة الهاتف النقال، عند جبايته، كفقرة منفصلة و مستقلة عن الكلفة الاجمالية، كلما كان ذلك ممكنا .

تشكل ضريبة الهاتف النقال دينا للحكومة بذمة الجهاز. و في حالة كون الضريبة أو أي من المبالغ (فوائد أو غرامات) مستحقة لهيئة الضرائب و لم يتم دفعها خلال الفترة المحددة قانونا، ترسل هيئة الضرائب اشعارا الى الشخص للمطالبة بدفع مبلغ الضريبة و المبالغ الاخرى المستحقة خلال فترة (10) أيام بعد تاريخ ارسال الاشعار. أن الاشعار المرسل الى الشخص و الذي يطالبه

بدفع الضريبة و كل المبالغ المستحقة بموجب قانون ضريبة الهاتف النقال سيعتبر كافيا لهيئة الضرائب لأخذ إجراءات التنفيذ ووضع اليد بموجب قانون استحصال دين الحكومة .

الفترة الضريبية

أن توقيت و طريقة جباية الضرائب مهم جدا لكل من الحكومة و المكلفين . بالنسبة للحكومة فان توقيت و طريقة الجباية تحددان بوضوح زمن استلام الايرادات. فأذا ما تم اعتماد طريقة مناسبة، فإن الجباية من قبل هيئة الضرائب يمكن تبسيطها.

بالنسبة للمكلفين , فإن توقيت و طرق الجباية يمكن ان تبسط أو تعقد الالتزام بقوانين الضريبة .

لذلك فإن دفع ضريبة الهاتف النقال يجب ان يكون دوريا. ان طول الفترة الضريبية هي مسألة سياسة بالنسبة للحكومة . الفترة القياسية هي شهر تقويمي. و يجب أن تكون الفترة الضريبية مختلفة عن فترات الدفع , مثلا في حالة المبالغ المعجلة الدفع للضريبة .

تقرير الضريبة

من الضروري في ادارة ضريبة الهاتف النقال أن تكون المعلومات مقدمة من قبل مجهز الخدمة بفترات منتظمة. وعلى الشخص الخاضع للضريبة ان يقدم تقريرا ضريبيا بصيغة مقررة من قبل هيئة الضرائب لكل فترة ضريبية حتى وأن لم يتم تقديم اية تجهيزات خلال تلك الفترة. و يمكن تقديم التقرير الضريبي بصورة تحريرية.

للالتزام بألزام المعلومات, لا بد من وجود صيغة قياسية للتقرير تتضمن المعلومات الضرورية, بحيث يعرف الشخص الخاضع للضريبة بدقة ما هو المطلوب منه. من الممكن ذكر المعلومات الواجب تضمينها في التقرير الضريبي ضمن القانون.

يتم تقديم التقرير الضريبي شهريا و يجب أن يحدد قيمة الخدمات المجهزة و مبلغ الضريبة المستحقة. تعتبر فترة الشهر الواحد فترة تحاسب منفردة. يجب أن تكون لهيئة الضرائب السلطة في أن تطلب من خلال القانون تقارير دورية لفترات أقل كان تكون اسبوعية او اقل. تطبق التقارير ذات الفترات الاقل على صغار الاشخاص الخاضعين للضريبة و التي هي ليست حالة مجهزي خدمة الهاتف النقال عموما.

التقدير من قبل هيئة الضرائب

يقدم الشخص الخاضع للضريبة تقريراً يبين ضريبة الهاتف النقال المستحقة للشهر المعني. و هذا سيشكل تقديراً ذاتياً للضريبة، و تكون الضريبة مستحقة وواجبة الدفع مع تقديم التقرير. على أية حال، لا بد أن تكون هيئة الضرائب مخولة بتقدير أو إعادة تقدير الضريبة، عندما لا يتم تقديم التقرير أو عندما يكون التقدير الذاتي غير صحيح، و فرض الزام الشخص الخاضع للضريبة بدفع الضريبة على اساس مبلغ الضريبة المقدر. اذا اجرت هيئة الضرائب مثل هذا التقدير، سيكون مبلغ الضريبة و الفوائد و الغرامات و حسب الحالة، مستحقة وواجبة الدفع من التاريخ المحدد في اشعار التقدير. يجب أن يكون لهيئة الضرائب الحق في فحص سجلات و دفاتر الشخص الخاضع للضريبة. وعندما عدم اقتناع المكلف بالتقدير يكون له الحق في الطعن به دون التعرض الى غرامات. و يمكن أن يقدم استئناف يبين فيه الاسباب. يجب ان تنص ضريبة الهاتف النقال على اجراءات الاستئناف .

السداد

يجب أن تحدد ضريبة الهاتف النقال أن على الاشخاص الخاضعين للضريبة أن يدفعوا الضريبة الى هيئة الضرائب في تاريخ محدد بالمبلغ المستحق لفترة معينة. يكون واجب الدفع على اساس التقدير الذاتي. يحدد الشخص الخاضع للضريبة المبلغ المستحق من خلال ملء التقرير. و يجب أن يكون الشخص الخاضع للضريبة مسؤولاً عن دفع الضريبة المستحقة الى هيئة الضرائب فيما يخص أي فترة خلال 30 يوم بعد نهاية كل شهر تقويمي. قد يكون ضروريا ايضا دفع الضريبة مقدماً ، مثلاً مرتين في الشهر بناء على استحقاق ضريبي عن فترات سابقة. ثم تعتمد المبالغ المدفوعة مقدماً لحساب الضريبة المستحقة بحسب التقرير.

اذا فرضت هيئة الضرائب مبالغ اضافية او تكميلية فيتم دفع الضريبة بحسب اشعار إعادة التقدير خلال عشرة أيام من تاريخ اشعار الشخص الخاضع للضريبة. تدفع الضريبة نقداً أو بصك مصدق أو الى اي من المصارف الخاصة المقبولة أو فروعها العاملة في العراق، و ذلك بموجب قواعد تعين من قبل هيئة الضرائب .

الديون المعدومة

توضع القواعد في أي ضريبة لضمان دفع الضريبة المتعلقة بتجهيز في الوقت المناسب. غير انه قد يحدث ان تكون الضريبة مدفوعة الى هيئة الضرائب لكن مبلغ خدمة الهاتف النقال لم يتم استلامه الا في وقت لاحق، أو ان المبلغ لم يتم استلامه بالمرّة. الحل لهذه المشكلة هو منح سماح محدد للديون المعدومة. هذا السماح سيكون مبلغاً مساوياً للمبلغ المدفوع الى هيئة الضرائب لكن لم تتم جبايته من الزبون. و يجب منح الشخص الخاضع للضريبة الحق بتنزيل قيمة الضريبة المدفوعة من الضريبة المستحقة غير المحبوبة، أو على الاقل، استرداد الضريبة.

أذا ما تم اتباع هذه الطريقة فيجب أن ينص قانون ضريبة الهاتف النقال على تعريف " الدين المعدوم" لضمان التطبيق الكافي لهذا المبدأ .

قواعد الجباية

لأجل الحصول على ادارة ضريبية فعالة, يجب أن تكون هيئة الضرائب قادرة على جباية الضرائب غير المدفوعة و الفوائد و الغرامات. و لغرض حماية حقوق المكلفين يجب أن تكون صلاحية هيئة الضرائب في الجباية معرفة بصورة واضحة و في نفس الوقت يجب أن تكون لهيئة الضرائب صلاحيات كافية لإنجاز واجباتها .

ترسل هيئة الضرائب الى الشخص الخاضع للضريبة و الذي لم يدفع الضريبة و المبالغ المستحقة خلال الفترة القانونية، اخطارا شخصيا و نهائيا يعلمه بدفع الضريبة خلال 15 يوم من تاريخ اخطاره.

عقوبات لغرض الالتزام

يجب أن ينص قانون ضريبة الهاتف النقال على فرض غرامات و فوائد بدءا من نهاية الموعد الأخير لدفع الضريبة، في حالة عدم الانتظام أو التأخير في تقديم التقارير أو في سداد مبلغ الضريبة أو عندما يظهر من التدقيق أو من إجراءات التقدير المباشر ان المدفوعات الضريبية غير كافية. وهكذا فإن كل المبالغ المتأخرة بما فيها مبالغ الغرامة سوف تتحمل فائدة حتى تدفع بالنسبة المحددة قانونا .

و كحل اخير, يمكن ان ينص قانون ضريبة الهاتف النقال على سحب اجازات تجهيز خدمة الهاتف النقال في العراق كعقوبة قصوى للخرق المتكرر للقانون أو الانظمة.

فحص السجل

يجب على الشخص الخاضع للضريبة ان يحتفظ بسجلات و دفاتر منتظمة لأدخال معاملات العمل . هذه السجلات (بما فيها القوائم) يجب الاحتفاظ بها لفترة من الزمن تحدد قانونا تلي نهاية الفترة المالية التي تم فيها الإدخال. أن طريقة حفظ و تنظيم الوثائق الحسابية الضرورية الواجب اعتمادها من قبل الشخص الخاضع للضريبة و تمكين اجراء و ضبط الضريبة يجب ان تنظم بقرار من وزير المالية.

الاستنتاج و التوصيات

تؤدي ضريبة الهاتف النقال الى تنويع القاعدة الضريبية باتجاه الاعتماد بصورة أقل على إيرادات النفط. ستكون ضريبة الهاتف النقال سهلة الادارة و لن تتضمن قابلية التحريف. أن ضريبة الهاتف النقال هي خطوة اولى على طريق الإصلاح الضريبي. و لهذه الأسباب، نحن نوصي بتبني التشريع لاعداد الضريبة المقترحة.

ونوصي ايضا بأن يستمر مخططوا السياسة في وزارة المالية بتقييم الاختلافات في التعامل الضريبي لخدمات الاتصالات المختلفة و مراقبة التغييرات في طرق التوصيل تلك لغرض ضمان ان لا ينص قانون ضريبة الهاتف النقال القادم على ميزة تنافسية لطريقة توصيل على حساب اخرى .

ونوصي بأن تستمر هيئة الضرائب في مراجعة دورية لطريقة تحاسب ضريبة خدمة الهاتف النقال لتحديد المدى الذي تبقى فيه ضريبة الهاتف النقال متماشية مع التطورات التشريعية .

و نوصي بتكامل ضريبة الهاتف النقال مع اي ضريبة مستقبلية للقيمة المضافة أو مع قوانين ضريبة المبيعات التي ستدخل الى حيز التنفيذ و التي ستطبق على كل ناحية في الاقتصاد. ان ضريبة القيمة المضافة، كضريبة شاملة، ستغطي حال اعتمادها مدى واسعا من البضائع و الخدمات بما فيها خدمة الهاتف النقال .

سيكون قانون ضريبة الهاتف النقال، عند اقراره، نافذا اعتبارا من اقراره و المصادقة عليه و نشره حسبما يتطلبه القانون على ان تكون ضريبة الهاتف النقال نافذة على كل القوائم الصادرة في أو بعد اليوم الأول من دخولها حيز التنفيذ .